الاقتصاد والأعمال

برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 59.68 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 79 سنتا في تداولات يوم اول أمس الجمعة ليبلغ 59ر68 دولار أمريكي مقابل 58ر89 دولار للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط اول أمس بدعم من زيادة في الطلب الصيني على الخام وتهديدات بإضراب للعمال في نيجيريا أكبر مصدر للخام في إفريقيا.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 20ر1 دولار ليصل عند التسوية إلى مستوى 40ر63 دولار كما ارتفع سعر برميل نفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 67 سنتا ليصل إلى مستوى 36ر57 دولار.

التقرير ذكر ذلك مؤشر على انحسار ثقة المتعاملين المحليين رغم نشاط البورصة

«الشال»: تداولات المستثمرين الكويتيين بلغت 103.171 مليون دينار

- «المحافظ» ثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق واستحوذ على 22.4 بالمئة
- صافي تداولات المتعاملين الأفراد نحو 13.235 مليون دينار جملة الشراء والبيع
- أصبح نحو 87.4 بالمئة للكويتيين و8.6 بالمئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى

قال تقرير الشال الاسبوعي عن خصائص التداول في بورصة الكويت – نوفمبر 2017 لقد أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين"، عن الفترة من 2017/01/01 إلى 2017/11/30، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، ونصيبهم إلى ارتفاع، إذ استحوذوا على 49% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (45.7%للفترة نفسها 2016)، و48.8% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (41.5%للفترة نفسها 2016). وباع المتعاملون الأفراد أسهماً بقيمة 2.710 مليار دينار كويتي، كما اشتروا أسهماً بقيمة 2.697 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، بيعاً، بنحو 13.235 مليون دينار كويتي.

سيولة السوق

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 22.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (18.3%للفترة نفسها 2016)، و20.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (15.9% للفترة نفسها 2016)، وباع أسهماً بقيمة 1.240 مليار دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 1.157 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر بيعاً، بنحو 82.842 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع المؤسسات والشركات، واستحوذ على 21.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (33.3% للفترة نفسها 2016)، و20.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (26.8% للفترة نفسها 2016)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.182 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 1.156مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته،شراءً، بنحو 25.860 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 9% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (9.3% للفترة نفسها 2016)، و7.7% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (9.2%للفترة نفسها 2016)، واشترى أسهماً بقيمة 495.110 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 424.893 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته،الأكثر شراءً، بنحو 70.218مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية مع إزدياد نصيبهم، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 4.886 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 88.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (85.6%للفترة نفسها 2016)، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 4.783 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 86.5%، من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (86.4%للفترة نفسها 2016)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون بيعاً، بنحو 103.171 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على الانحسار في ثقة المتعاملين المحليين رغم نشاط البورصة النسبي.

وبلغت حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، نحو 9.3%، (9.7%للفترة نفسها 2016)، واشتروا ما قيمته 512.475 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة، نحو 443.437 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 8% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (11.3%للفترة نفسها 2016)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر شراءً، بنحو 69.037 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، نحو 4.3%، (3.9% للفترة نفسها 2016)، أي ما قيمته 235.510 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة، نحو 3.6%، (3.1%للفترة نفسها 2016)، أي ما قيمته 201.377 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراءً، بنحو 34.134 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، إذ أصبح نحو 87.4% للكويتيين و8.6% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.9% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 86% للكويتيين و10.5% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.5% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها 2016. أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية وبارتفاع نصيبهم مع ارتفاع النشاط في البورصة، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد، الذين زادوا من نصيبهم أيضاً مع ازدياد نشاط البورصة.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 9.6%، ما بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية نوفمبر 2017، (مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 41.1%– ما بين نهاية ديسمبر 2015 ونهاية نوفمبر 2016)، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية نوفمبر 2017، نحو 17،101 حساباً، أي ما نسبته نحو 4.5% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 17،703 حساباً في نهاية أكتوبر 2017، أي ما نسبته نحو 4.7% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وبانخفاض بلغت نسبته 3.4%– خلال شهر نوفمبر 2017.

مجلس التعاون الخليجي

مضت 36 سنة على تأسيس مجلس التعاون الخليجي في 25 مايو 1981، وعقد آخر إجتماعاته رقم (38) في الكويت يوم الثلاثاء الفائت الموافق 5 ديسمبر 2017، وعقد الاجتماع على خلفية أسوأ أزمة يمر بها كيانه. النتيجة كانت إختصار زمن الاجتماع من يومين إلى ساعتين، وانخفاض تمثيل زعاماته إلى الثلث، وخلو بيانه الختامي من أي إشارة إلى المضي في دعم التعاون أو إشارة إلى إحتمال تسوية أزمته القاتمة والقائمة. وما يضاعف من تكاليف الخلاف القائم هو أن دول المنظومة تعيش وسط جوار جغرافي يحترق، ومن طبيعة أزمات الجوار، ارتفاع احتمالات إنتقال عدواها كلما وهن جسد المنظومة.

وبعيداً عن التداعيات السياسية والاجتماعية لإستمرار الخلاف، هناك مؤشرات على تعاظم التكاليف الاقتصادية والمالية منذ انفجار الأزمة في بدايات شهر يونيو الفائت، يفاقم من مستوى هذه التكاليف أن أزمة اليوم تحدث وأسعار النفط بنحو نصف مستوى زمن أزمة مماثلة حدثت في عامي 2013 و2014. فالنمو الاقتصادي لدول المجلس مجتمعة في عام 2017، فقد نحو 40% من مستواه المتوقع قبل الأزمة والمقدر بنحو 1% وكان مستوى متواضع، إلى نحو 0.6% في تقديرات "صندوق النقد الدولي" في تقرير أكتوبر الفائت رغم أن أسعار خام برنت ارتفعت بنحو 29.5% ما بين بداية الأزمة وبدء إنعقاد مؤتمر القمة، وقدرت وكالة "موديز" نمو دول المجلس المتوقع لعام 2018 بنحو 2.5%، وهو أدنى من معدل النمو السكاني. وعلى مستوى التبادل التجاري السلعي، بلغت قيمته بين الدول الأربع في عام 2016 نحو 9.1 مليار دولار أمريكي، ويبدو أنها سوف تفقد نحو 75% من تلك، أو نحو 7 مليار دولار أمريكي في العام القادم، والأسواق التجارية التي تفقد قد لا تعوض حتى بعد إنحسار الأزمة. وهناك خسائر أكبر يصعب حصر مستواها حالياً ناتجة عن توقف السياحة البينية، وناتجة عن وقف معظم التعاملات المالية، إلى جانب خسائر شركات الطيران الإقليمية، ولعل المؤذي، هو أن خسائر الجانبين تتحول إلى منافع لقوى مضادة لهما. وما بين بداية عام 2017، و5 ديسمبر 2017 يوم انعقاد القمة، خسر المستثمرون في السوق القطري نحو 34.7مليار دولار أمريكي من قيمة أسهمهم، وخسر المستثمرون في الأسواق الأربعة الأخرى نحو 13.8 مليار دولار أمريكي من قيمة الأسهم المستثمرة هناك رغم ارتفاع قيمة مؤشر سوق البحرين بنحو 4.2%. ويبقى أحد عناصر القوة المؤقتة لدول الخلاف هو مدخراتها المالية المجمعة في زمن رواج سوق النفط، وبعضها يوجه حالياً في شكل صفقات وعقود ليست بالضرورة لها أولوية في هذه الظروف، ولكنها تشتري دعم مؤقت من هذا الطرف أو ذاك.

ولازال هناك بعض الومضات الإيجابية التي يمكن البناء عليها، فاجتماع القمة رغم نواقصه، تم، بما يعنيه من عدم انقطاع سلسلة الاجتماعات على مدى 36 عاماً، ولازال الغاز القطري يغذي نحو ثلث حاجة الإمارات إلى توليد الكهرباء، ولازال طيران الإمارات يرعى فريق نادي "باريس سان جيرمان" القطري. وعقد الاجتماع الأخير، واستمرار احترام بعض المصالح المتبادلة في الجانب الإيجابي، وضخامة تكاليف إستمرار الخلاف في الجانب السلبي، تعطي فسحة من أمل بأن إدارة مستوى الغضب ليست مستحيلة، وأنه لا خيار سوى إستمرار جهود الوساطة الكويتية درءاً للأسوأ، رغم كل المنغصات.

الأداء المقارن لأسواق مالية

كان أداء شهر نوفمبر أكثر ميلاً للأداء السلبي، بلغ عدد الأسواق الخاسرة خلاله 9 أسواق، بينما حققت 5 أسواق مكاسب، وكانت خسائر الأسواق الخاسرة أعلى من مكاسب الأسواق الرابحة. وبلغ عدد الأسواق الرابحة من تلك المنتمية لاقتصادات ناضجة وناشئة، سوقان فقط، من أصل 7 أسواق، بينما حققت 3 أسواق في إقليم الخليج مكاسب مقابل 4 أسواق خاسرة، وارتفع عدد الأسواق الخاسرة في 11 شهراً، أي منذ بداية العام الجاري، إلى 5 أسواق بعد أن كانت 4 أسواق في نهاية شهر أكتوبر، والأسواق الخمسة الخاسرة كلها من إقليم الخليج. أكبر الخاسرين خلال شهر نوفمبر كان سوق دبي الذي فقد في شهر واحد نحو 5.9%–، كانت كفيلة بالهبوط به إلى المنطقة السالبة بخسائر منذ بداية العام الجاري بحدود 3.1%–، وكان ضمن الأسواق الرابحة منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر أكتوبر الفائت. ثاني أكبر الخاسرين في شهر نوفمبر كانت بورصة قطر بفقدانها 5.5% في شهر واحد بما زاد بمستوى خسائرها منذ بداية العام الجاري إلى 26.1%– لتقبع بعيداً في قاع المنطقة السالبة. ثالث أكبر الخاسرين كانت بورصة الكويت التي فقد مؤشرها الوزني في شهر واحدنحو 5–%، ولكنها ظلت رابحة بنحو 4.9% منذ بداية العام الجاري وإن تخلفت عن موقع أفضل بورصات إقليم الخليج أداءًحتى نهاية شهر أكتوبر لصالح بورصة البحرين التي حققت مكاسببنحو 5.2% منذ بداية العام الجاري بعدماحققت أداء موجب في شهر نوفمبر وبمكاسب بحدود 0.5%.

أكبر الرابحين في شهر نوفمبر كان السوق الأمريكي الذي حقق مكاسب في شهر واحد بنحو 3.8% رغم ما شاع حول إحتمال رفع أسعار الفائدة في شهر ديسمبر، ربما تأثراً بقانون خفض الضرائب على الشركات من 35% إلى 20%،وحافظ أيضاً على ترتيبه ثاني أكبر الرابحين منذ بداية العام الجاري بمكاسب بحدود 22.8%. ثاني أكبر الرابحين كان السوق الياباني بمكاسب بحدود 3.2%، وكان أكبر الرابحين أيضاً في شهر أكتوبر بمكاسب بنحو 8.1%، وبمكاسب الشهرين،تخطى السوق الياباني السوق الألماني إلى مرتبة ثالث أكبر الرابحين منذ بداية العام الجاري بمكاسب بنحو 18.9%، ربما نتيجة إستمرار تأثير ما وفرته الإنتخابات المبكرة من إستقرار سياسي داعم لسياسات الإصلاح الاقتصادي خلافاً للتعثر في تشكيل الحكومة في ألمانيا. ثالث أكبر الرابحين كان سوق مسقط، وهو أكبر الرابحين في شهر نوفمبر ضمن أسواق إقليم الخليج السبعة، وأضاف مكاسب في شهر واحد بحدود 2%، ولكنه ظل ثاني أكبر الخاسرين منذ بداية العام الجاري بفقدان مؤشره نحو 11.6%–.

ويظل التنبؤ بأداء شهر ديسمبر صعباً، فجرت العادة على أن تكون البورصات في شهر ديسمبر نشطة حتى من دون مبرر مقنع، وهدف نشاطها هو تحقيق أفضل الممكن من الإغلاقات لمؤشراتها مع نهاية العام من أجل التأثير على النتائج المالية للمتعاملين في تلك البورصات، وربما يدعم ذلك التوجه الإيجابي تحسن توقعات النمو الاقتصادي للاقتصادات الناشئة والناضجة. وفي إقليم الخليج، يتنازع إتجاهاتها تحسن أسعار النفط في الجانب الإيجابي مقابل الأثر السلبيلتطور الأحداث الجيوسياسية، وإستمرار إستقرار أسعار النفط،يدعمه بعض الإنفراج في الأحداث الجيوسياسية،ويضعف تطورها إلى الأسوأ. ونتوقع لأداء شهر ديسمبر أن يكون مائلاً للأداء الموجب بشكل عام، وذلك قد يشمل أسواق إقليم الخليج إن إستقرت الأوضاع الجيوسياسية دون تدهور.

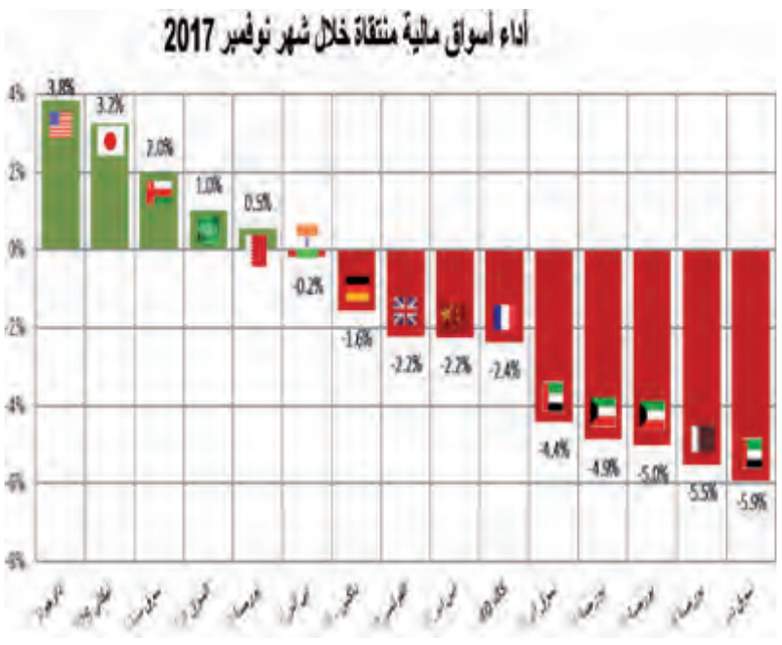

اداء اسواق مالية منتقاه خلال نوفمبر 2017

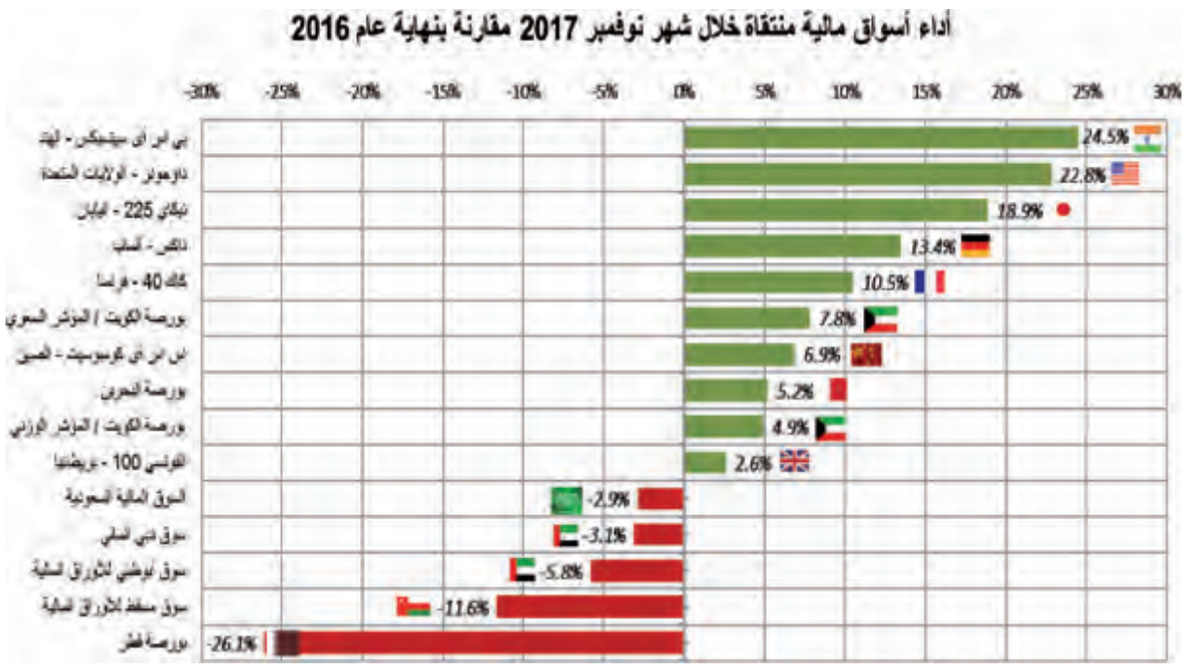

اداء اسواق مالية منتقاه خلال نوفمبر 2017 مقارنة بنهاية عام 2016

نتائج بنك الكويت الدولي

أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله،للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك، بعد خصم الضرائب، بلغ نحو 13.54 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 40ألف دينار كويتي، ومسجلاً نسبة نمو بلغت نحو0.3%، مقارنة بنحو 13.50مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2016. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض إجمالي المخصصات بنحو 36.3%.

وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنكبنحو 979ألف دينار كويتي،أو بنسبة 2.1%، وصولاً إلى نحو 45.7 مليون ديناركويتي، مقارنة مع نحو46.6 مليون دينار كويتي،للفترة نفسها من عام 2016، وذلك نتيجة انخفاض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 2 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 34.8 مليون دينار كويتي (وتمثل نحو 76.3% من إجمالي الإيرادات التشغيلية)، مقارنة بنحو 36.8 مليون دينار كويتي (أي نحو 79% من الإجمالي). بينما ارتفع بند إيرادات استثمارات بنحو 1.3 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.7 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 2.8 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 12.6%، وصولاً إلى نحو 24.8 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 22 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2016، وذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية بنحو 2.9 مليون دينار كويتي، حين بلغت نحو 23.4 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 20.5 مليون دينار كويتي، بينما حقق بند الاستهلاك انخفاض بنحو 10.6%. وانخفض إجمالي المخصصات بنحو 3.8 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 36.3%، وصولاً إلى نحو 6.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 10.5 مليون دينار كويتي. وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح، حيث بلغ نحو 29.7%، بعد أن كان نحو 29% خلال الفترة المماثلة من عام 2016.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً، بلغ قدره 43.2 مليون دينار كويتي ونسبته 2.3%، ليصل إلى نحو 1.889مليار دينار كويتي، مقابل نحو1.846 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2016، وارتفعبنحو 56.4 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 3.1%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2016، حين بلغ نحو1.833مليار دينار كويتي. وارتفع بند مدينو تمويل بنحو 42 مليون دينار كويتي، أي نحو 3.3% وصولاً إلى نحو 1.311 مليار دينار كويتي (69.4% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 1.268 مليار دينار كويتي (68.7% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016، وارتفع بنحو 4.8%، أو نحو 60.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.250 مليار دينار كويتي (68.2 %من إجمالي الموجودات)، في الفترة نفسها من عام 2016. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 83.3% مقارنة بنحو 81%. بينما انخفضبند المستحق من بنوك بنحو 19.1 مليون دينار كويتي، أوبنحو 4.9%، وصولاً إلى نحو 374.2مليون دينار كويتي (19.8% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 393.3مليون دينار كويتي (21.3% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016، وانخفض بنحو 9.9%، أي نحو 41 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2016، حين بلغ نحو 415.2مليون دينار كويتي (22.7% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 38.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 2.4% لتصل إلى نحو 1.629 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.591 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016. وحققت ارتفاعاً بنحو 47.1 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو 3% عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2016، حين بلغت نحو 1.582 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 86.2% مقارنة بنحو 86.3%.

- ارتفعت حسابات التداول بما نسبته 9.6 بالمئة ما بين ديسمبر 2016 ونوفمبر 2017
- تعاظم التكاليف الاقتصادية والمالية منذ انفجار الأزمة في بدايات شهر يونيو الفائت
- النمو الاقتصادي لدول المجلس مجتمعة في عام 2017 فقد 40 بالمئة من مستواه المتوقع

جدول توضيحي 1

	اسم الشركة	يوم الخميس 2017/11/30	يوم الأربعاء 2017/11/29	التغير	القفل 2016	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	418.9	425.4	(1.6)	365.6	14.6
2	بنك بوبيان	199.0	194.2	0.4	194.0	0.0
3	البنك التجاري الكويتي	375.3	375.3	0.0	388.7	3.5
4	بنك الأهلي الكويتي	196.4	197.8	(0.7)	196.4	0.0
5	بنك الكويت الدولي	226.1	232.4	(2.7)	214.7	9.3
6	بنك الأهلي المتحد	122.4	120.5	0.6	161.0	(10.7)
7	البنك وفا	301.9	301.9	0.0	283.4	6.5
8	بيت التمويل الكويتي	1,386.1	1,244.6	0.6	1,172.1	18.6
	القطاع البنوك	421.7	423.4	(0.4)	379.3	11.2
9	الصناعات الصناعية	119.8	119.6	2.5	312.0	0.4
10	الاستثمارات المالية	261.9	259.1	1.0	251.3	(7.9)
11	الاستثمارات الوطنية	126.2	126.1	0.1	110.5	9.6
12	مشاريع الكويت القابضة	669.7	669.7	(0.2)	1,156.2	(41.6)
13	أسمنت الصوا و الاسكان	43.0	43.0	0.0	52.6	(14.8)
	قطاع الخدمات	221.9	221.5	0.2	311.7	(28.8)
14	الكويت للتأمين	60.4	60.4	0.0	61.7	(2.1)
15	الخليج للتأمين	398.6	409.4	(2.6)	362.1	4.3
16	الأهلية للتأمين	130.2	130.2	0.0	170.9	(17.1)
17	وربة للتأمين	54.9	52.4	4.8	83.6	(34.3)
	قطاع التأمين	140.0	141.7	(1.2)	145.8	(3.4)
18	عقارات الكويت	31.9	34.5	(7.8)	30.1	(8.2)
19	المشاريع المتحدة	151.9	139.1	9.2	301.7	(20.8)
20	الوطنية العقارية	292.1	294.4	(0.8)	256.5	19.2
21	حدائق الكويت	1,429.4	1,399.0	(2.8)	1,435.4	(2.1)
	القطاع العقاري	194.1	191.8	(1.4)	195.5	(0.9)
22	مجموعة الصناعات الوطنية	131.3	131.3	0.0	209.0	20.5
23	بيت الكويت	771.1	735.7	(0.8)	848.1	18.2
24	الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	166.7	177.5	(3.9)	149.9	10.2
	القطاع الصناعي	199.9	201.7	(0.9)	172.4	16.0
25	أسمنت الكويتية	816.0	816.0	0.0	778.4	4.8
26	الصناعات الخصوصية	2,992.7	3,069.9	(2.5)	2,408.1	23.5
27	شركة زين	625.4	641.0	(2.4)	541.1	15.6
28	الشركة الدولية للتبريد	11.6	11.6	0.0	10.1	6.7
	قطاع الخدمات	972.1	997.3	(2.5)	822.1	18.2
29	فنادق ومنتجعات الوطنية	260.2	195.9	4.3	178.3	14.5
30	شركة السينما الدولية	71.3	71.3	0.3	89.0	(19.7)
31	الكويتية للأغذية (أمريكا)	1,372.1	1,379.5	(18.8)	2,561.9	(56.2)
	قطاع الأغذية	433.3	512.7	(15.5)	887.2	(51.2)
32	المشرق للاستثمار والتمويل الإسلامي	383.3	383.3	0.0	386.3	7.0
33	بيت المال	332.9	329.8	3.1	302.4	10.0
34	مجموعة الصفوة القابضة	360.0	360.0	(7.4)	551.0	6.7
	الشركات غير الكويتية	233.8	232.6	0.2	222.6	4.7
	المؤشر العام	379.2	384.5	(1.4)	360.8	0.5

جدول توضيحي 2

	التغير		2016/09/30	2017/09/30
	%	القيمة	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)
مجموع الموجودات	%3.1	56,375	1,832,864	1,889,239
مجموع المطلوبات	%3.0	47,087	1,582,357	1,629,424
مجموع حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	%3.7	9,171	247,326	256,497
مجموع الإيرادات التشغيلية	%2.1-	(979)	46,633	45,654
مجموع المصروفات التشغيلية	%12.6	2,764	21,993	24,757
المخصصات	%36.3-	(3,818)	10,528	6,710
الضرائب	%5.6	34	609	643
صافي الربح	%0.3	41	13,503	13,544
المؤشرات				
*العائد على معدل الموجودات			%0.99	%0.97
**العائد على حقوق الملكية العائد لمساهمي البنك			%7.3	%7.1
**العائد على رأسمال			%17.36	%17.41
ربحية السهم الواحد (فلس)	%0.1-	(0.01)	14.43	14.42
القيمة السوقية للسهم (فلس)	%31.4	59	188	247
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)			9.8	12.8
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)			0.8	1.0